منهج الطاهر بن عاشور في التفسير بالمأثور
تفسير القرآن بالقرآن وبالسنة وبأقوال الصحابة
من خلال تفسيره "التحرير والتنوير"

د.عبد الرحمن ناصر المنصوري
أستاذ مساعد في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت قسم التفسير والحديث

د.عبد المحسن يوسف المعيلي
أستاذ مساعد في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت قسم التفسير والحديث

ملخص البحث

منهج الطاهر بن عاشور في التفسير ـ بالمأثورتفسير القرآن بالقرآن وبالسنة وبأقوال الصحابة من خلال تفسيره "التحرير والتنوير"

د.عبد الرحمن ناصر المنصوري
أستاذ مساعد في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة الكويت قسم التفسير والحديث
د.عبد المحسن يوسف المعيلي
أستاذ مساعد في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة الكويت قسم التفسير والحديث

تكمن مشكلة البحث في عدم ظهور منهج ابن عاشور تجاه التفسير بالمأثور خاصة، مع انتصاره لتفسير القرآن بالرأي والاجتهاد وتوسعه فيه، وانتقاده الطبري في ذلك فالبحث يعالج ذلك بإظهار منهجه فيه، خاصة مع ما يدعيه الباحثان من اختصاص ابن عاشور ببعض صور التفسير بالمأثور.

١) ويهدف البحث إلى إبراز منهج ابن عاشور في التفسير بالمأثور.

٢) تحديد صور وطرق التفسير بالمأثور من خلال الاقتداء بمنهج ابن عاشور بما يتوافق مع القواعد التفسيرية.

يقوم البحث على منهجين:

- الاستقراء: حيث يستقرئ الباحثان جملة الأمثلة التي استعمل فيها ابن عاشور التفسير بالمأثور بقدر ما يمكن لصياغة منهج لابن عاشور.
- التحليل: يحلل الباحثان تلك الأمثلة، ويصوغان منهج ابن عاشور التنظيري الذي تنطق به تلك الأمثلة التي تناولها ابن عاشور.

تشمل الخطة مقدمة وتمهيدًا ومبحثين وخاتمة وقائمة المصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: الطاهر بن عاشور – التفسير بالمأثور – التحرير والتنوير

Al-Tahir Ibn Ashour's approach to interpreting the Qur'an by the Qur'an, the Sunnah, and the sayings of the Companions through his interpretation "Al-Tahrir wa Al-Tanwir".

Dr. Abdul Rahman Nasser Al-Mansouri
Assistant Professor at the College of Sharia and Islamic Studies, Kuwait University, Department of Interpretation and Hadith
Dr. Abdul Mohsen Yousef Al-Mu'aili
Assistant Professor at the College of Sharia and Islamic Studies, Kuwait University, Department of Interpretation and Hadith

The problem of the research lies in the lack of appearance of Ibn Ashour's approach towards interpreting the Qur'an by the tradition in particular, with his support for interpreting the Qur'an by opinion and ijtihad and his expansion in it, and his criticism of Al-Tabari in that, so the research addresses that by showing his approach in it, especially with what the researchers claim of Ibn Ashour's specialization in some forms of interpretation by the tradition.

1- The research aims to highlight Ibn Ashour's approach to interpreting by .the tradition

2- Renewing the forms and methods of interpretation by the tradition by following Ibn Ashour's approach in a manner consistent with the interpretive rules.

The research is based on two approaches:

Induction: The researchers inductively examine the set of examples in which Ibn Ashour used the interpretation of the transmitted texts as much as possible to formulate a method for Ibn Ashour.

Analysis: The researchers analyze these examples and formulate Ibn Ashour's theoretical method that is expressed by these examples that Ibn Ashour discussed.

The plan includes an introduction, a preface, two chapters, a conclusion, and a list of sources and references.

Keywords: Taher Ibn Ashour - Interpretation of the transmitted texts- "Al-Tahrir wa Al-Tanwir".

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين نبينا وقرة عيوننا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

إنَّ الله تعالى قد منَّ على هذه الأمَّة بخير كتبه، وأرسل لها خير رسله، وأتم نعمته عليها بإكمال دينها، وأتم الله تعالى فضله وإنعامه بأن حفظ لهذه الأمة كتابها وصانه، فلا ترى فيه تحريفًا أو تبديلًا، ولا تزييفًا أو تعطيلًا، فهو أعظم ما يشتغل به العبد، ويُفني فيه عمره، ويقضي فيه وقته، فإنه يعلو ولا يُعلى عليه.

ولشرف هذا الكتاب لا يزال علماؤنا يفسرون، ويشرحون، ويستنبطون، غائصين في بحر هذا القرآن، مستخرجين منه العلم والحكمة.

وكان من طرائق المفسرين في عامة العصور: تفسيرهم القرآن بالمأثور، على اختلاف بينهم في درجة استعماله- قلةً وكثرة- ونظرتهم في اعتباره، قوةً وضعفًا.

ومعرفة منهج كل مفسر تجاه هذا النوع من طرق التفسير يسهل الانتفاع به، ويضفي الجدة على هذا النوع من أنواع التفسير، لِما يتضمنه من أنواع وطرق جديدة في التفسير المأثور، ومن هؤلاء المفسرين الذين وقع اختيار الباحثين لدراستهما: ابن عاشور، فصاغ الباحثان الدراسة بعنوان: «منهج ابن عاشور في التفسير بالمأثور»

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في عدم ظهور منهج ابن عاشور تجاه التفسير بالمأثور خاصة، مع انتصاره لتفسير القرآن بالرأي والاجتهاد وتوسعه فيه، وانتقاده الطبري في ذلك فالبحث يعالج ذلك بإظهار منهجه فيه، خاصة مع ما يدعيه الباحثان من اختصاص ابن عاشور ببعض صور التفسير بالمأثور.

حدود البحث:

يمكن أن نجمل حدود البحث في أمرين:

١) الآيات القرآنية التي فسرها ابن عاشور بالمأثور سواء بآية قرآنية أخرى أو حديث نبوي أو قول أحد الصحابة، سواء استقلالًا أو بمشاركة طرق أخرى من طرق التفسير.

٢) ما نَظَّرَه وأصَّله ابن عاشور تجاه التفسير بالمأثور من خلال تفسيره «التحرير والتنوير» .

أهداف الدراسة:

١) إبراز منهج ابن عاشور في التفسير بالمأثور.

٢) تحديد صور وطرق التفسير بالمأثور من خلال الاقتداء بمنهج ابن عاشور بما يتوافق مع القواعد التفسيرية.

منهج البحث:

يقوم البحث على منهجين:

- الاستقراء: حيث يستقرئ الباحثان جملة الأمثلة التي استعمل فيها ابن عاشور التفسير بالمأثور بقدر ما يمكن لصياغة منهج لابن عاشور.
- التحليل: يحلل الباحثان تلك الأمثلة، ويصوغان منهج ابن عاشور التنظيري الذي تنطق به تلك الأمثلة التي تناولها ابن عاشور.

إجراءات البحث:

أولًا: يجمع الباحثان أمثلة قرآنية فسر فيها ابن عاشور الآيات بالمأثور مما يؤثر في الدراسة، سواء ما كان له فيها نوع اختصاص أو شارك فيها غيره.

ثانيًا: يجمع الباحثان ما نظره ابن عاشور في ثنايا كتابه تجاه هذا النوع من التفسير.

ثالثًا: من خلال ما جمعه الباحثان في الإجراءَيْن –الأول والثاني– يُحللان مجموع تلك النصوص والأمثلة ويصوغان منهجًا تنظيريًّا لابن عاشور.

رابعًا: استخلاص النتائج وتدوينها.

خطة البحث:

تشمل الخطة مقدمة وتمهيدًا ومبحثين وخاتمة وقائمة المصادر والمراجع.

المقدمة: وفيها أهمية البحث وأهدافه وحدوده والدراسات السابقة وإجراءاته وخطته.

التمهيد وفيه ترجمة موجزة لابن عاشور.

المبحث الأول: بينا فيه معنى التفسير بالمأثور وأهميته وأنواعه إجمالًا. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريفه لغةً واصطلاحًا.

المطلب الثاني: أنواع التفسير بالمأثور.

المبحث الثاني: بينا فيه منهج الطاهر بن عاشور في أنواع التفسير بالمأثور وقد جعلناه في تمهيد وأربعة مطالب:

تمهيد: تحرير المصطلح عند الطاهر بن عاشور:

المطلب الأول: منهجه في تفسير القرآن بالقرآن.

المطلب الثاني: منهج الطاهر بن عاشور في تفسير القرآن بالسنة.

المطلب الثالث: تفسير القرآن بأقوال الصحابة.

الخاتمة وفيها أبرز النتائج.

قائمة المصادر والمراجع

الدراسات السابقة:

بعد البحث لم يطلع الباحثان على من تناول موضوعه بالمفردات التي تضمنها بحثُهما والمنهج الذي اتبعاه في تناول تلك المفردات، لكن تناول بعض الباحثين بعض جزئيات البحث إجمالًا، وبشكل مختلف، إليك بعضها:

- «مدخل لتفسير التحرير والتنوير لابن عاشور» لـ د.محمد إبراهيم الحمد أشار إشارة وجيزة عن منهجه في الاستدلال بالحديث.

- «منهج الإمام الطاهر بن عاشور في التفسير» لـ نبيل أحمد صقر، الناشر: الدار المصرية – القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م عدد الأجزاء: ١، فقد كتب في ٢٩ صفحة عن منهجه في التفسير بالمأثور بأنواعه الأربعة بشكل مجمل يفتقر إلى تدعيمه بالأمثلة مع إهماله حيثياتٍ تتعلق بصور تفسير القرآن بالقرآن تطرقنا نحن لها: كاعتبار العادة القرآنية في تفسير الآيات.

التمهيد

إن تفسير الطاهر بن عاشور[1] الموسوم بـ «التحرير والتنوير» من التفاسير التي تميزت في العصر الحديث، وقد تناوله الباحثون الأكاديميون في رسائل عديدة تجاوزت خمسين رسالة ولا يزال الكثير مخبأً في هذا التفسير.

وللصبغة الجديدة التي جاء بها الطاهر بن عاشور في تفسيره وابتكاراته وتجديده مع تمكنه من جملة العلوم اللغوية صار تفسيره حريًّا بأن يعرف منهجه وطريقته، لتعرف

---

(١) هو: مُحَمَّد الطَّاهِر بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد الطَّاهِر بن عاشور التّونسِيّ، ولد بتونس فِي (١٢٩٦هـ = ١٨٧٩م) فِي أسرة علمية عريقة تمتد أُصُولهَا إِلَى بِلَاد الأندلس. وَقد اسْتَقَرَّتْ هَذِه الأسرة فِي تونس ،تخرج الطَّاهِر فِي الزيتونة عَام (١٣١٧هـ = ١٨٩٦م) ، والتحق بسلك التدريس فِي هَذَا الْجَامِع العريق، وَلم تمض إِلَّا سنوات قَلِيلَة حَتَّى عين مدرسًا من الطَّبَقَة الأولى بعد اجتياز اختبارها سنة (١٣٢٤هـ = ١٩٠٣م)، اختير ابْن عاشور فِي لجنة إِصْلَاح التَّعْلِيم الأولى بالزيتونة فِي (صفر ١٣٢٨ هـ = ١٩١٠م) ، وَكَذَلِكَ فِي لجنة الْإِصْلَاح الثَّانِيَة (١٣٤٢ هـ = ١٩٢٤م) ، ثمَّ اختير شَيخا لجامع الزيتونة فِي (١٣٥١ هـ = ١٩٣٢م) ، كَمَا كَانَ شيخ الْإِسْلَام الْمَالِكِي؛ فَكَانَ أول شُيُوخ الزيتونة الَّذين جمعُوا بَين هذَيْن المنصبين كَانَ الطَّاهِر بن عاشور عَالما مصلحا مجددا، لَا يَسْتَطِيع الباحث فِي شخصيته وَعلمه أَن يقف على جَانب وَاحِد فَقَط، إِلَّا أَن الْقَضِيَّة الجامعة فِي حَيَاته وَعلمه ومؤلفاته هِيَ التَّجْدِيد والإصلاح من خلال الْإِسْلَام وَلَيْسَ بَعيدا عَنهُ، وَمن ثمَّ جَاءَت آراؤه وكتاباته ثورة على التَّقْلِيد والجمود وثورة على التسيب والضياع الفكري والحضاري.
يعد الطَّاهِر بن عاشور من كبار مفسري الْقُرْآن الْكَرِيم فِي الْعَصْر الحَدِيث، وَلَقَد احتوى تَفْسِيره «التَّحْرِير والتنوير» على خُلَاصَة آرائه الاجتهادية والتجديدية؛ إِذْ اسْتمرّ فِي هَذَا التَّفْسِير مَا يقرب من ٥٠ عَاما، وَأَشَارَ فِي بدايته إِلَى أَن منهجه هُوَ أَن يقف موقف الحكم بَين طوائف الْمُفَسّرين، وَقد توفّي الطَّاهِر بن عاشور فِي (١٣ رَجَب ١٣٩٣ هـ = ١٢ أغسطس ١٩٧٣م). انظر: بلقاسم الغالي، شيخ الجامع الأعظم محمد الطاهر ابن عاشور، الناشر: دار ابن حزم –بيروت/ لبنان) ط١ (١٤١٧هـ–١٩٩٧م) ص١٧ وما بعدها.

مقاصده وتفهم إشاراته فتكثر فائدته للناظر فيه، وقد كتب عدة من الباحثين في منهجه في الجملة كما سيأتي، ولحوقًا بركب الباحثين أحببنا أن نكتب في جزئية معينة في تفسير ابن عاشور، فإن معرفة منهج المفسر تبرز ما اختص به مما شارك فيه غيره، وتبرز الجدة التي جاء بها- إن وُجدت- ومِن ثَمّ يتمكن مَن بعده من الاقتداء به فيما وافق الجادة، وتوافق مع القواعد التفسيرية.

وقد أطلق ابن عاشور لنفسه العنان في تناول الآيات القرآنية، ووظف علومه اللغوية في تفسير تلك الآيات وحرر نفسه من الاقتصار على المأثور مع عدم طرحه، مما أضفى على طريقته نوع خصوصية.

والمفسرون مجمعون في الجملة على طرق التفسير، فكلهم يفسر القرآن بالقرآن وبالسنة وبأقوال الصحابة والتابعين وغيرها من طرق التفسير- على اختلاف درجاتهم في العناية بطريق دون طريق- لكن يظهر اختلافهم في معنى تلك الطرق وفي أيها يقدم في الآية المعينة، ويختلفون أيضًا في الاقتصار على بعض الطرق أحيانًا، وربما رجحوا بعضها على بعض وفضلوا بعضها على بعض.

وبعد البحث لم يقف الباحثان على عمل تناول في ثناياه المفردات التي وردت عند ابن عاشور في تفسيره فيما يتعلق بالتفسير بالمأثور، تنظيرًا وتطبيقًا، وأن طريقته حريٌّ بها أن تُدرس ويبين منهجه فيها وتستنطق تطبيقاته على الآيات، لتكون منهجًا نظريًّا يمكن الاقتداء به أو تقييمه.

المبحث الأول
التفسير المأثور (تعريفه- أنواعه)
وفيه مطلبان

المطلب الأول: تعريفه لغة واصطلاحًا:

يتكون هذا المصطلح المركب من مفرديَّ «التفسير» و«المأثور» فنعرف المفردتين ثم نعرف التركيب.

التفسير لغة: من الفَسْر وهو الكشف عن الشيء وإبانته(١)، واصطلاحًا: هو الكشف عن معاني كلام الله (٢).

«المأثور» اسم مفعول من «أثر» ويتنازع معناه- فيما نحن بصدده- أصلان لغويان: الأول: ذكر الشيء، ومنه قول عمر رضى الله عنه «فوالله ما حلفتُ بها ذاكرًا ولا آثرًا» (٣)، أي: ولا راويًا عن غيري(٤). والثاني: رسم الشيء الباقي أي بقية ما يُرى من كل شيء(٥).

---

(١)ينظر: كتاب العين، المؤلف: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال مادة فسر، (٢٤٧/٧).

(٢) ينظر: الذهبي، محمد السيد حسين «التفسير والمفسرون» الناشر: مكتبة وهبة، القاهرة (١/ ١٢). ابن عثيمين، محمد بن صالح بن محمد (ت ١٤٢١هـ) «أصول في التفسير»، الناشر: دار الثقة للنشر والتوزيع، مكة المكرمة (ص٢٣).

(٣) أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، طبعة خاصة، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ومحمد كامل. (دار الرسالة، ١٤٠٣هـ)، (٥/ ١٥٤).

(٤) محمد بن عبد الهادي السندي، حاشية السندي على سنن ابن ماجه = كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه. (بيروت: دار الجيل)، (١/ ٦٤٥).

(٥) ينظر: أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون. (دار

فهو إما ذكر الشي عن الغير وإما ما بقي من الشيء.

وعليه يمكن أن يعرف اصطلاحًا: هو ذكر الآية أو الحديث المرفوع أو قول الصحابي أو التابعي فكل هذا مأثور أي مذكور.

ونخلص إلى تعريف هذا المصطلح المركب «التفسير بالمأثور» فنقول: هو: ذكر الآية القرآنية أو الحديث المرفوع أو قول الصحابي أو التابعي بقصد الكشف عن معنى آية معينة نصًّا أو استنباطًا.

وقولنا «نصًّا» إشارة إلى أحد نوعَي التفسير المأثور وهو الصريح، وقولنا: «استنباطًا» أي اجتهادًا؛ لأن التفسير بالمأثور يدخله مسلك الاجتهاد، إذ ليس كله مما يجب قَبوله.

المطلب الثاني: أنواع التفسير بالمأثور:

جرى عمل أكثر المصنفين في علوم القرآن وغيرهم ومنهم الطاهر بن عاشور في مقدمة تفسيره على ذكر أربعة طرق في التفسير بالمأثور وهي:

الأول: تفسير القرآن بالقرآن.

الثاني: تفسير القرآن بالسنة النبوية.

الثالث: تفسير القرآن بقول الصحابي.

الرابع: تفسير القرآن بقول التابعي.

وإليك بيانها:

الأول: تفسير القرآن بالقرآن:

لا أدل على تفسير أي كلام من صاحب الكلام، فكذا القرآن الكريم، خاصة أن الله جل وعلا بين أنه تكفل ببيان القرآن كما قال سبحانه: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا

الفكر)، (١/ ٥٣).

بَيَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٩] وأمر بإرجاع المتشابه منه إلى محكمه كما في أوائل آل عمران، وهذا من أخص تفسير القرآن بالقرآن.

وقد تقدم في التعريف أن منه ما هو نص صريح يجب قَبوله- وغالبًا ما يكون متصلًا كتفسير الطارق في أوائل سورة الطارق- ومنها ما هو غير صريح محل اجتهاد بين القبول والرد، لا لنفس الآية الْمُفَسِّرة ولكن بحسب مطابقتها ومناسبتها لتفسير الآية الْمُفسَّرة وبحسب نظر المفسر، ومن أشهر من اعتنى بهذا النوع ابن كثير والشنقيطي كما هو مشهور.

الثاني: تفسير القرآن بالسنة النبوية:

أوكل الله إلى نبيه ε مهمة بيان القرآن صراحة فقال سبحانه: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] وقال: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [النحل: ٦٤] وبيان النبي ε تعددت صوره: فمنه بالقول، ومنه بالفعل، ومنه بالإقرار، ويراعى فيه التقسيم السابق في القرآن: فمنه ما هو صريح كتفسير النبي ﷺ للظلم في آية سورة الأنعام(١)، ومنه ما هو غير صريح محل اجتهاد يجوز قبوله ورده بحسب نظر المفسر، وبعض المعاصرين فرق بين الصريح وغير الصريح من جهة المصطلح، فسمى الصريح «بالتفسير النبوي» وسمى غير الصريح «بتفسير القرآن بالسنة»(٢)، وهذا

(١) ينظر: تفسير مقاتل بن سليمان، (١/ ٥٤٨).

(٢) ينظر: خالد بن عبد العزيز الباتلي، التفسير النبوي مُقَدِّمَةٌ تَأْصِيلِيَّةٌ مَعَ دِرَاسَةٍ حَدِيثِيَّةٍ لِأَحَادِيثِ التَّفْسِيرِ النَّبَوِيِّ الصَّرِيح، أصل الكتاب: رسالة دكتوراه من جامعة الإمام بالرياض. (ط١، الرياض: دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١م)، (١/٥٤)؛ مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، التفسير اللغوي للقرآن الكريم. (ط١، الناشر: دار ابن الجوزي، ١٤٣٢هـ)، (ص:

تفريق جيد؛ لأنه يزيل اللبس عند استعماله.

الثالث: تفسير القرآن بقول الصحابي:

الصحابة رضى الله عنهم هم نقلة الوحي كتابًا وسنة، وقد أثنى الله عليهم ورسوله بما يقتضي تعديلهم وقبول العلم منهم، مع ما أودع الله فيهم من الصفات التي حفظوا لنا بها الدين: فلسانهم العربي الفصيح السالم من العجمة واستقاؤهم الوحي مباشرة عن رسول الله ﷺ أوجب لهم فهمًا سديدًا في القرآن، وتختلف درجات هذا النوع باعتبارات متعددة: فما لم يختلفوا فيه أو اختلفوا فيه اختلاف تنوع له منزلة، وما اختلفوا فيه اختلاف تضاد له منزلة، ثم أي أقوال الصحابة أولى بالترجيح عند الاختلاف: فالخلفاء مثلًا ومن اشتهر بعلم بالتفسير له منزلة، وسائر الصحابة له منزلة، وهل يجوز الخروج عن أقوالهم إذا اختلفوا؟ ثم ما كان من تفسيرهم مما لا مجال للرأي فيه، منزلته ليس كمنزلة سائر المسائل الاجتهادية في التفسير، إلى غير ذلك من التفريعات التي قد نتناول بعضها مع ابن عاشور في المبحث الثاني إن شاء الله تعالى[1].

---

٦٤) حاشية (٣)؛ الخضيري، محمد، الركيزة في أصول التفسير. (متن منشور في الإنترنت، ١٤٣٣هـ).

(١) والذي يظهر من صنيع ابن عاشور عدم إدخاله التابعين في المأثور، ولذلك لم نتناوله هنا، والمعاصرون ترددوا في إدخال تفسيرهم في مصطلح التفسير بالمأثور. ينظر: الطاهر محمد بن محمد ابن عاشور، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد». (ن: تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤ هـ)، (٣٢/١)؛ الذهبي، محمد السيد حسين، التفسير والمفسرون. (القاهرة: مكتبة وهبة)، (١١٢/١).

المبحث الثاني
منهج الطاهر بن عاشور في التفسير بالمأثور

تمهيد: تحرير المصطلح عند الطاهر بن عاشور:

قرر ابن عاشور في مقدمته استمدادات علم التفسير، وبين أن تفسير القرآن بالقرآن وبالسنة وبأقوال الصحابة من صلب التفسير(١)، فلا إشكال عنده في مطابقة مصطلح التفسير بالمأثور لهذا المعنى، ولم يدخل التابعين في هذا المصطلح(٢).

ولم يعتنِ ابن عاشور بتأصيل طرق التفسير بالمأثور وبيان أهميته ومنزلته كنوع من طرق التفسير على خلاف عادته في تأصيل ما يتناوله من مهمات مسائل أصول التفسير، وإن كان قد مارسه في جملة تفسيره، فلو فتشنا في مقدمته التي جعلها كالبوابة لتفسيره، والتي هي مظنة الكلام عن منهجه في ذلك، لا نجد شيئًا يُذكَر، ويظهر لنا أن ابن عاشور استصحب- وهو يكتب- منهجًا يرى بعض المفسرين- المتقدمين والمتأخرين- سلوكه، وهو: الاقتصار على التفسير بالمأثور ومجانبة التفسير بالرأي بأنواعه— المحمود والمذموم- وذلك أن أول ذكر جاء في مقدمته للتفسير بالمأثور جاء على صيغة سؤال بعد ذكره من أين يستمد علم التفسير، فقال متسائلًا: «أتراك بما عددت من علوم التفسير تثبت أن تفسيرًا كثيرًا للقرآن لم يستند إلى مأثور عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه، وتبيح لمن استجمع من تلك العلوم حظًّا كافيًا وذوقًا ينفتح له بهما من معاني القرآن ما ينفتح عليه، أن يفسر من آي القرآن بما لم يُؤْثَر عن هؤلاء؟»(٣)، وبعبارة واضحة أعبّر عن سؤاله فأقول: هل يجوز أن يفسر القرآن بغير

---

(١) ابن عاشور، التحرير والتنوير (١/ ٢٧).

(٢) ولذلك لم نتعرض لمنهجه في تفسير التابعين ولم نعقد له مطلبًا إلا على وجه الاستشهاد به في موضوعات أخرى.

(٣) ابن عاشور، التحرير والتنوير (١/ ٢٨).

المأثور؟ فالمستقرُّ عنده اعتبار التفسير بالمأثور، لكنه لم يرتضِ الاقتصار عليه، ونَقِمَ على من اقتصر على التفسير بالمأثور فقال: «أما الذين جمدوا على القول بأن تفسير القرآن يجب أن لا يعدو ما هو مأثور فهم رموا هذه الكلمة على عواهنها ولم يضبطوا مرادهم من المأثور عمن يؤثر». وقال عن الطبري: «قد التزم الطبري في «تفسيره» أن يقتصر على ما هو مروي عن الصحابة والتابعين، لكنه لا يلبث في كل آية أن يتخطى ذلك إلى اختياره منها وترجيح بعضها على بعض بشواهد من كلام العرب، وحسبه بذلك تجاوزًا لما حدده من الاقتصار على التفسير بالمأثور»[(١)]، فهو لا ينكر اعتبار التفسير بالمأثور، ولكنه ينكر الاقتصار عليه، ويستدل على ذلك بأن ما يتعلق بتفسير القرآن بالسنة قليل جدًّا والاقتصار عليه تعطيل لعلم التفسير[(٢)]، وفي ذلك يقول: «فإذا التزموا هذا الظن بهم فقد ضيقوا سعة معاني القرآن وينابيع ما يستنبط من علومه»[(٣)]، وبين أن السلف لم يقتصر تفسيرهم عليه بدليل ما امتلأت به التفاسير من اجتهاداتهم[(٤)].

وأما ما يتعلق بتفسير الصحابة فهو يقول أيضًا كما قال في السنة إن ما روي عنهم يعد قليلًا فيقول معترضًا: «لم يتسع ذلك المضيق إلا قليلًا ولم يغنِ عن أهل التفسير فتيلًا؛ لأن أكثر الصحابة لا يؤثر عنهم في التفسير إلا شيء قليل»[(٥)].

---

(١) ابن عاشور، التحرير والتنوير (١/ ٣٣).

(٢) وقد ناقش الطبري هذا الكلام مناقشة طويلة في تفسيره، وبين وجه تبيين النبي ﷺ القرآن للصحابة رضوان الله عليهم. الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر. (ط١، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ)، (١/٨٤)

(٣) ابن عاشور، التحرير والتنوير (١/ ٣٢).

(٤) ينظر ابن عاشور، التحرير والتنوير (١/ ٣٢).

(٥) ابن عاشور، التحرير والتنوير (١/ ٣٢).

وكذلك ما يتعلق بتفسير التابعين قال: «وإن أرادوا بالمأثور ما كان مرويًّا قبل تدوين التفاسير الأول[1]... لا محيص لهم من الاعتراف بأن التابعين قالوا أقوالًا في معاني القرآن لم يسندوها ولا ادعوا أنها محذوفة الأسانيد، وقد اختلفت أقوالهم في معاني آيات كثيرة اختلافًا ينبئ إنباءً واضحًا بأنهم إنما تأولوا تلك الآيات من أفهامهم»[2]، وكأن الطاهر بن عاشور قلب الدليل على المستدل، فكيف نقتصر على أقوالهم، وهم الذي سنوا لنا عمليًّا عدم الاقتصار على التفسير بالمأثور، حيث ظهرت معالم الرأي والاجتهاد على تأويلاتهم وتفاسيرهم تأصيلًا وتطبيقًا؟

ونشرع في بيان منهج الطاهر بن عاشور التفصيلي:

المطلب الأول: منهجه في تفسير القرآن بالقرآن:

بعد التأمل والغوص في طريقة ابن عاشور تبين لنا أنه يمكن أن نجمل أنواع تفسير القرآن بالقرآن عنده على النحو الآتي:

الطريقة الأولى: الطريق المباشر الصريح:

ليس من طريقة ابن عاشور أن يقول مثلًا هذه الآية تفسرها آية كذا أو تشهد لها ونحو ذلك من العبارات الصريحة، ولذلك توهم بعض الباحثين فزعم أن الصريح في تفسيره قليل أو نادر وفي ذلك يقول محمد بن رزق: «تفسير ابن عاشور للقرآن بالقرآن ... يكاد يكون نادرة وغير مباشرة...»[3] !.

والواقع أن الصريح لا يكاد مفسر من المفسرين إلا يتناوله ويستعمله لطبيعة السياق

---

(١) يعني التابعين.

(٢) ابن عاشور، التحرير والتنوير (١/ ٣٢) وما بعدها.

(٣) محمد بن رزق بن عبد الناصر أبو الأرقم المصري، التفسير والمفسرون في غرب أفريقيا، أصل هذا الكتاب: رسالة دكتوراة. (ط١، المملكة العربية السعودية، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ١٤٢٦هـ)، (٢/ ٧٤٥).

الذي وردت فيه الآية المفسَّرة فمثلا: تفسير الطارق بالنجم الثاقب أو تفسير المتقين بالمؤمنين بالغيب وغيره أو المخبتين بمن وجل قلبُه أو القارعة بأنها القيامة وما يحصل فيها من أحداث وغير ذلك من صور التفسير الصريح التي يكاد يجمع المفسرون على القول بها واستعمالها، فلا خصوصية لمفسر في استعمال جنس هذا النوع من تفسير القرآن بالقرآن، وابن عاشور متابع لجملة المفسرين في هذا [1].

ومقصود الباحثين هنا إيراد ما اختص به ابن عاشور وبرز به عن عامة المفسرين وهو ما ظهر في الطريقة الثانية وما بعدها.

الطريقة الثانية: أن يعتبر منهج القرآن في التعبير عن موضوع معين أو أسلوب معين فيحتج به في الموضع الذي هو محل البحث:

وهو ما سماه في تفسيره «عادة القرآن» فتجده يعتبر عادة القرآن في آية معينة، فيفسرها كما فسر نظيرتها- لا أنه فسرها بها- فيقول هذه الآية كهذه الآية في طريقة التفسير، وإن كان كل آية في موضوع يختلف عن الأخرى.

وهذا كثير جدًّا عند ابن عاشور، ومنه ما عقد له صفحات في مقدمته تحت عنوان «عادات القرآن».

ومثاله ما قاله في قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةٗ﴾ [البقرة: ٢٠٨] هل الخطاب موجه للمؤمنين؟ فكيف يوجه لهم الدخول في الإسلام وهم مؤمنون؟ فقال: «وقيل: أريد بالذين آمنوا الذين أظهروا الإيمان فتكون خطابًا للمنافقين فيؤول قوله ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ بمعنى أظهروا الإيمان، فيكون تهكمًا بهم على حد قوله ﴿وَقَالُواْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِي نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلذِّكۡرُ إِنَّكَ لَمَجۡنُونٞ﴾ فيكون خطابًا

(١) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير (٣٠/ ٢٥٨)، (١/٢٢٨)، (١٧/٢٦١)، (٣/٥١١)

للمنافقين»[1] فآية البقرة لا علاقة لها بآية الحجر، ولكن سلك بها مسلكًا واحدًا في التفسير، فحمل الأولى، آية البقرة، على التهكم تشبيهًا لها بنظيرتها -في الأسلوب-، آية الحجر.

ومن أروع الأمثلة في هذه الطريقة تفسيره قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَاۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾ [سورة مريم: ٧١] حيث إنه لم يوافق على جعل الآية شاملة للمؤمنين؛ لأن السياق عنده يأباه، وقال إن آية مريم كآية الحجر: ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [آية: ٤٣] ففي سياقهما تشابه، حيث ذكر أهل الايمان وأهل الكفر قبلهما، أما آية الحجر فقطعًا لا يدخل المؤمنون في لفظ (أجمعين) مع أنه لفظ عام، وقد جاء ذكر المؤمنين والكافرين في الآية قبله، وبنى على ذلك أن آية مريم كذلك؛ لأنها مثلها، فلا تحمل على المؤمنين عنده وفي ذلك يقول: «فموقع هذه الآية هنا- أي آية مريم- كموقع قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر:٤٣]»[2].

الطريقة الثالثة: أن يفسر مفردة قرآنية مستعينًا بدلالة صيغتها الصرفية ثم يدلل على هذا المعنى بآية قرآنية:

مثاله قوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾: أورد إشكالًا مضمونه: كيف يهتدي المتقون وهم أصلًا مهتدون؟ ودلل على ذلك بدلالة لغوية وهي: أن اسم الفاعل- المتقين- دلّ على تلبس الموصوفين بالتقوى حالًا؛ لأن اسم الفاعل في أصل اللغة: مِن دلالته قيام الصفة بالموصوف حالًا، ثم قرر أن المقصود زيادة هداهم لا ابتداء هدايتهم، وبين أن هذا المعنى جاء في سورة محمد ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْاْ زَادَهُمْ هُدًى وَءَاتَىٰهُمْ تَقْوَىٰهُمْ﴾ [محمد: ١٧] فآية محمد بينت أن المهتدي- ومنهم المتقون- يزداد هدى على

(١) ابن عاشور، التحرير والتنوير (٢/ ٢٧٧).

(٢) ابن عاشور، التحرير والتنوير (١٦/ ١٥١).

هدايته، فحمل آية البقرة على هذا المعنى المصرح به في آية محمد، ولا شك أن هذا من جملة تفسير القرآن بالقرآن وإن لم يكن صريحًا(١).

الطريقة الرابعة: أن يبين الغرض البلاغي من الأسلوب المستعمل في الآية ثم يدلل على الغرض البلاغي بآية قرآنية:

ومثاله ما قاله في قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾: «وتقديم المجرور المعمول على عامله- وهو ينفقون- لمجرد الاهتمام بالرزق في عرف الناس **فيكون في التقديم إيذانٌ بأنهم ينفقون مع ما للرزق من المعزة على النفس كقوله تعالى:** ﴿وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [الإنسان: ٨]» (٢). فجعل الغرض- وهو الاهتمام- من تقديم الجار والمجرور- مما رزقناهم- هو المعنى المصرح به في آية الانسان، وهو تعلق النفوس بالشيء الْمُنْفَق ومحبته، فالذي دلّه على الغرض في آية البقرة هو ما صُرِّح به في آية الإنسان.

الطريقة الخامسة: أن تكون آية أوجزت الخبر وآية أطنبت، فتكون الآية المطنبة مفسِّرة للآية الموجزة مزيلة لإجمالها وابهامها:

مثاله: قوله عن آيات سورة البقرة في ذكر قصة آدم: «وطوى في هذه الآية خلق زوج آدم، وقد ذكر في آيات أخرى كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [النساء: ١]»(٣)، وهذا ظاهر، لا يختص به ابن عاشور من بين سائر المفسرين المعتنين بهذا النوع من التفسير.

---

(١) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير (١/ ٢٢٦).

(٢) ابن عاشور، التحرير والتنوير (١/ ٢٣٦).

(٣) ابن عاشور، التحرير والتنوير (١/ ٤٢٩).

الطريقة السادسة: أن يتردد في معنى آية تحتمل عدة معانٍ فيحملها على أحد المعاني لورود هذا المعنى صريحًا في آية أخرى، وإن كان لا علاقة للآيتين إحداهما بالأخرى:

ومثاله آية ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ قال: «فيجوز أن تُحْمَل على صريح لفظها، فيكون المعنى نفي أن يكون للنبيء، أي لقتاله الكفار بجيشه من المسلمين، تأثير في حصول النصر يوم بدر، فإن المسلمين كانوا في قلة من كل جانب من جوانب القتال، أي فالنصر حصل بمحض فضل الله على المسلمين، **وهذا من معنى قوله:** ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ ۚ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾...»[1]، ثم ذكر احتمالات أخرى ولم يرجحها، وهذا يفيدنا في قواعد الترجيح، فإن مجرد كون المعنى ورد صريحًا في موضع من مواضع القرآن، فهذا من جملة المرجحات في آيات أخرى مُتَرَدِّدٍ في معناها، بشرط أن تحتمله الآية المُتَرَدِّدِ فيها.

الطريقة السابعة: أن يكون في الآية إجمال أو إبهام فيأتي بآية أخرى تزيل هذا الإجمال أو الابهام:

ومثاله قوله في تفسير قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ ۘ سَنَكْتُبُ مَا قَالُواْ وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ [آل عمران: ١٨١]: «والذين قالوا ذلك هم اليهود، كما هو صريح آخر الآية في قوله: ﴿وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾[2]»[1]، ومن ذلك أيضًا تفسيره الشجرة الملعونة في القرآن الواردة في سورة

---

(١) ابن عاشور، التحرير والتنوير (٤/ ٧٩).

(٢) يعني بذلك قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ وَكُفْرِهِم بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَقَتْلِهِمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ ۚ بَل طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿١٥٥﴾ وَبِكُفْرِهِمْ وَقَوْلِهِمْ عَلَىٰ مَرْيَمَ بُهْتَٰنًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ﴿١٥٥﴾-﴿١٥٦﴾] وهي صريحة في اليهود.

الإسراء مبهمة فقال: «وصف الشجرة بأنها الملعونة في القرآن صريح في وجود آيات في القرآن ذكرت فيها شجرة ملعونة وهي شجرة الزقوم كما علمت»(٢)، أي: الواردة في سورة الصافات والدخان.

الطريقة الثامنة: أن تدل آية على معنى بطريقة الإشارة والتلميح فيأتي بآية أخرى تدل على نفس المعنى لكن بالتصريح والمطابقة:

وهذا له أمثلة متعددة عنده، فتجده يبين معنى في آية بدلالة الالتزام، ثم يبين عين هذا المعنى بدلالة المطابقة، ومن ذلك في تفسير سورة الشورى في قوله تعالى: ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن وَلِيٍّ مِّنۢ بَعْدِهِۦ﴾ [الشورى: ٤٤] قال: «كناية عن نفي أسباب النجاة عن الضلالة وعواقب العقوبة عليها؛ لأن الولي من خصائصه نفع مولاه بالإرشاد والانتشال، **فنفي الولي يدل بالالتزام على احتياج إلى نفع مولاه**، وذلك يستلزم أن مولاه في عناء وعذاب، كما دل عليه قوله عقبه ﴿وَتَرَى ٱلظَّٰلِمِينَ لَمَّا رَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ﴾ الآية. **فهذه كناية تلويحية، وقد جاء صريح هذا المعنى** في قوله: ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾ في سورة الزمر [٢٣] وقوله: ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن سَبِيلٍ﴾ الآتي في هذه السورة [٤٦]»(٣)، ومثله في أول سورة ق قال عن القسم بالقرآن: «قسم بالقرآن، **والقسم به كناية عن التنويه بشأنه**؛ لأن القسم لا يكون إلا بعظيم عند المقسم، **فكان التعظيم من لوازم القسم، وأتبع هذا التنويه الكنائي بتنويه صريح بوصف القرآن بالمجيد، فالمجيد** المتصف بقوة المجد»(٤)، وهذا من تفسير القرآن بالقرآن المتصل كأوائل سورة الطارق، حيث فُسِّر الطارق بالنجم بآية

(١) ابن عاشور، التحرير والتنوير (٤/ ١٨٣).
(٢) ابن عاشور، التحرير والتنوير (١٥/ ١٤٨).
(٣) ابن عاشور، التحرير والتنوير (٢٥/ ١٢٤).
(٤) ابن عاشور، التحرير والتنوير (٢٦/ ٢٧٦).

بعده، فكذا هنا بين عظمة القرآن بدلالة الالتزام والمطابقة في آيتين متتاليتين –والله أعلم–.

ويدخل أيضًا في تفسير القرآن بالقرآن: كل ما كان من قبيل العام الْمُخَصَّص بآية أخرى، والمطلق المقيَّد بآية أخرى، والمجمل المبين بآية أخرى، وهذا كثير في تفسير ابن عاشور، إذ عنايته بالفقه وأصوله لا تخفى، ويراجع في ذلك ما كُتِبَ من رسائل علمية في أصول الفقه عند الطاهر بن عاشور تعالى، إذ ليس مقصوداً في البحث(١).

(١) ينظر رسالة "الشيخ محمد الطاهر بن عاشور وفكره الأصولي: للباحث الحسين الزرقوني، ورسالة الآراء الأصولية عند الإمام محمد الطاهر بن عاشور وآثارها في استنباطاته الفقهية من خلال تفسيره التحرير والتنوير:– سورة البقرة نموذجًا– جامعة الأمير عبد القادر الإسلامية، ورسالة دلالة الألفاظ عند الطاهر بن عاشور.

المطلب الثاني: منهج الطاهر بن عاشور في تفسير القرآن بالسنة:

لا يمكن القول إن ابن عاشور أكثر من تفسير القرآن بالسنة على وجه الصراحة والمباشرة، وإن كان قد أكثر من إيراد الأحاديث النبوية المرفوعة لمناسبات متعددة سوى التفسير المباشر، كأن تتعلق بحكم فقهي أو عقدي أو غيرها، وفي ذلك يقول محمد بن رزق: «أما موقفه من الحديث فيتعرض له على وجه التفسير وربما جاء به لدلالة لغوية ونحوها»(١).

وقد اقتربت الأحاديث- باستقرائنا- من ألف حديثٍ مرفوع، ويلاحظ أنه قد أدخل في حديثه عن أسباب النزول تفسير القرآن بالسنة، ولذلك قال في مقدمته لما تكلم عن أسباب النزول قال: «وقد تصفحت أسباب النزول التي صحت أسانيدها فوجدتها خمسة أقسام»(٢)، ثم قال: «الخامس ... قسم يبين مجملات ويدفع متشابهات»(٣)، ثم مثل على ذلك بقوله: «حديث عبد الله بن مسعود قال لما نزل قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] شق ذلك على أصحاب رسول الله ﷺ وقالوا: أينا لم يلبس إيمانه بظلم ...»(٤)، وهذا الحديث كما هو ظاهر لا علاقة له بأسباب النزول، وإنما هو تفسير نبوي للآية، ولذلك ذكره هو أيضًا عند تفسير آية سورة الأنعام حيث قال: «وقد ورد تفسير الظلم في هذه الآية بالشرك. في الحديث الصحيح عن عبد الله بن مسعود...»(٥) فاعتباره من أسباب النزول تجوز منه.

---

(١) محمد بن رزق، التفسير والمفسرون في غرب أفريقيا (٢/ ٧٤٦).
(٢) ابن عاشور، التحرير والتنوير (١/ ٤٧).
(٣) ابن عاشور، التحرير والتنوير (١/ ٤٩).
(٤) ابن عاشور، التحرير والتنوير (١/ ٥٠).
(٥) ابن عاشور، التحرير والتنوير (٧/ ٣٣٢).

ويمكن أن يقسم تفسيره للقرآن بالسنة إلى قسمين:

القسم الأول: تفسير القرآن بالسنة صراحة:

وهو كما تقدم قليل عنده، ومن أمثلته تفسير آية سورة الأنعام ﴿وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ﴾... وقد تقدم ذكرها، ومثال ثانٍ: عند قوله تعالى من سورة البقرة ﴿لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ قال: «ولأن قوله ﴿لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ﴾ قد فُسر في الحديث الصحيح بأنها شهادة الأمة كلها على الأمم»[1]، والمثال الثالث: تفسيره المقام المحمود حيث يقول: «وثبتت للرسول عليه السلام في أحاديث كثيرة وأشير إليها بقوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء: ٧٩] وفسرت الآية بذلك في الحديث الصحيح»[2].

القسم الثاني: تفسير القرآن بالسنة غير الصريحة:

أخذ تفسير القرآن بالسنة غير الصريحة عدة أشكال عند ابن عاشور في تفسيره ومن ذلك:

أولًا: تخصيصه القرآن بصحيح السنة:

في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحۡمَ ٱلۡخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيۡرِ ٱللَّهِۖ﴾ **[سورة البقرة: ١٧٣]** قال ابن عاشور: «في «صحيح مسلم من حديث عبد الله بن أبي أوفى «غزونا مع رسول الله ﷺ سبع غزوات كنا نأكل الجراد معه» اه...، فهو يقتضي الإباحة إما بأكله ﷺ إياه وإما بتقريره ذلك، فتخص به الآية؛ **لأنه حديث صحيح**.) ويستفاد من ذلك أن ابن عاشور لا يخصص الآية بالسنة إلا إذا تبين له صحة الحديث، ولذلك قال بعدها: «وأما حديث «أحلت لنا ميتتان

(١) ابن عاشور، التحرير والتنوير (٢/ ١٨).

(٢) ابن عاشور، التحرير والتنوير (٣/ ١٦).

السمك والجراد» فلا يصلح للتخصيص؛ لأنه ضعيف»[1].

ثانيًا: صرف ظاهر القرآن بدليل من السنة:

من طريقة الطاهر بن عاشور أنه إذا كان ظاهر الآية يخالف ما جاءت به السنة الصحيحة الصريحة فإن السنة عنده حاكمة على هذا الظاهر، فيجب المصير إلى السنة في صرف ظاهر الآية، ففي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ﴾- من سورة المجادلة- ظاهرها أن الكفارة إنما تجب على من كرر لفظ الظهار مرتين، وإلا فلا كفارة لو قالها مرة واحدة، وفي ذلك يقول: «معنى ﴿يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ﴾ يحتمل أنهم يعودون لما نطقوا به من الظهار، وهذا يقتضي أن المظاهِر لا يكون مظاهرًا إلا إذا صدر منه لفظ الظهار مرة ثانية بعد أولى... **غير أن الحديث الصحيح في قضية المجادلة يدفع هذا الظاهر**؛ لأن النبي ﷺ قال لأوس بن الصامت: «أعتق رقبة».»

ثالثًا: جمعه بين ما يعارض ظاهر القرآن من السنة فيجعلهما متوافقين:

في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّي ٱصۡطَفَيۡتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِي وَبِكَلَٰمِي﴾ **[الأعراف: ١٤٤]**، وغيرها من آيات تدل على تفضيل الأنبياء بعضهم على بعض قوله: «وما ورد في الحديث من النهي عن التفضيل بين الأنبياء محمول على التفضيل الذي لا يستند لدليل صريح، أو على جعل التفضيل بين الأنبياء شغلًا للناس في نواديهم بدون مقتضٍ معتبر للخوض في ذلك.»[2] فظاهر آية سورة الأعراف تفضيل موسى عليه السلام، وظاهر حديث: «لا تخيروا بين

(١) ابن عاشور، التحرير والتنوير (٢/١١٧).

(٢) ابن عاشور، التحرير والتنوير (٩/ ٩٥).

الأنبياء»[1] المنع من التفضيل بين الأنبياء، فجمع بينهما بما ينتظم به المعنيان[2].

منهجه في تخريج الأحاديث وتحري صحتها:

أما ما يتعلق بتخريج الأحاديث وتحري صحتها وكيفية التعامل معها رواية ودراية في ضوء تفسيره للآيات، فنقسم الكلام فيه إلى خصائص سلبية في منهجه وإلى خصائص إيجابية في منهجه.

أما الخصائص الإيجابية في منهجه فنجملها في خمسة أمور:

أولًا: يحرص في كثير من الأحيان على ذكر درجة الحديث صحة وضعفًا وله مشاركات في بيان علل بعض الأحاديث: وله عدة أمثلة منها قوله في تفسير آية النساء: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا﴾ [النساء: ٥٨] قال: «وذكر الواحدي في أسباب النزول، **بسند ضعيف**: أن الآية نزلت يوم فتح مكة»[3]، وفي تفسير سورة الواقعة قال: «وروى ابن وهب والبيهقي عن عبد الله بن مسعود، **بسند ضعيف**، أنه سمع رسول الله يقول: «من قرأ سورة الواقعة كل ليلة لم تصبه فاقة أبدًا»[4]، وقال في عصا موسى: «وقد رُويت في شأنها أخبار لا يصح منها

(١) أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول صلى الله عليه وسلم (صحيح مسلم)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. (بيروت: دار إحياء التراث العربي)، (٤/ ١٨٤٥) برقم (٢٣٧٤) كتاب الفضائل، باب من فضائل موسى عليه السلام من حديث أبي سعيد الخدري τ.

(٢) وينظر ابن عاشور، التحرير والتنوير (٩/ ١٦٧) فقد تكلم عن الجمع بين آية سورة الأعراف ﴿وَإِذۡ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ﴾ والأحاديث الواردة في الباب.

(٣) ابن عاشور، التحرير والتنوير (٥/ ٩٢).

(٤) ابن عاشور، التحرير والتنوير (٢٧/ ٢٧٩).

شيء»[1]، وغيرها من المواضع[2]، على أن كثيرًا من هذه المواضع لا تكون الأحاديث التي أوردها ذا علاقة مباشرة بتفسير الآية، فربما استطرادٌ جره إليه قلمه أو مسألة فقهية فرعية تفرعت عن الآية، وأما إطلاقه الصحة على الأحاديث تنصيصًا فكثير جدًّا، فيقول في الحديث الصحيح كذا وكذا، وربما اكتفى بذلك عن تخريج الحديث وعزوه[3].

ثانيًا: يبين في بعض الأحيان ضعف الحديث ناسبًا التضعيف لأهل العلم المختصين: ومن ذلك قوله في حديث تسمية آدم ولده عبد الحارث وهو الشيطان، كما روي مرفوعا حيث قال: «ووسمه ابن العربي في «أحكام القرآن»، بالضعف، وتبعه تلميذه القرطبي وبين ابن كثير ما في سنده من العلل»[4]، وفي موضع آخر قال: «أما حديث «لا صلاة لمن لم يصلِّ علي» فقد ضعفه أهل الحديث كلهم»[5]، وغيرها من المواضع.

ثالثًا: اعتمد كثيرًا على ابن كثير في تضعيف الأحاديث وبعده في الدرجة الطبري: ولذلك يقول في سياق تضعيفه أثرا في التفسير: «وهذا الخبر لا سند له ولم يعرج عليه أهل النقد مثل الطبري وابن كثير»[6] فسماهم أهل النقد، ومن ذلك قوله: «واتفق

---

(١) ابن عاشور، التحرير والتنوير (١/ ٥١٨).

(٢) ينظر ابن عاشور، التحرير والتنوير (١٥٦/٤) و(٢٣٩/٤) و(٢٦٢/٩) و(٣٥٤/٢٧) و(٣٤٥/٢٨) و(٣٠/ ٤٦٠) و(٢٨/ ٣١٦) و(٣٠/ ١٩٥).

(٣) ينظر ابن عاشور، التحرير والتنوير (١/ ٧٤) و(١٢٨/١) و(٢٣٨/١) و(٢٣٨/١) و(٢٦٦/١) وغيرها.

(٤) ابن عاشور، التحرير والتنوير (٩/ ٢١٥).

(٥) ابن عاشور، التحرير والتنوير (٩٩/٢٢).

(٦) ابن عاشور، التحرير والتنوير (٢١/ ٢٥٢).

حذاق العلماء على أنه حديث منكر صرح بذلك ابن كثير وذكره عن شيخه المزي»[1]، وغيرها من المواضع الكثيرة التي يصرح بحكم ابن كثير على الأحاديث والآثار[2]، وربما تعقب ابن كثير ومن ذلك: أنه بعد ذكره لسبب نزول رواه الواحدي نقل عن ابن كثير قوله: «وقال ابن كثير: روى أبو بكر البزار هنا حديثًا غريبًا جدًّا، وساق الحديث قريبًا مما للواحدي»[3]، ثم عقب عليه فقال: «غرابة الحديث لا تناكد قبوله وهو مروي عن ثقات إلا أن في سنده حفص بن جميع وهو ضعيف»[4].

رابعًا: أحيانًا قليلة يذكر تضعيف الحديث عن أهل العلم ويجتهد في بيان علته: ومن ذلك قوله: «وروى الترمذي عن ابن لهيعة عن مشرح عن عقبة بن عامر قال: «قلت: يا رسول الله، فضلت سورة الحج لأن فيها سجدتين؟ قال: نعم، ومن لم يسجدهما فلا يقرأهما» اه. قال أبو عيسى: هذا حديث إسناده ليس بالقوي اه، أي من أجل أن ابن لهيعة ضعفه يحيى بن معين، وقال مسلم: تركه وكيع، والقطان، وابن مهدي. وقال أحمد: احترقت كتبه فمن روى عنه قديمًا- أي قبل احتراق كتبه- قُبل»[5]، وغيرها من المواضع[6].

خامسًا: يلاحظ أنه قد يراعي أحيانًا معنى الحديث الضعيف في تفسيره الآية، فقد يكون صحيحًا من جهة معناه لموافقته المعنى اللغوي للكلمة المبحوثة مع تنصيصه

---

(١) ابن عاشور، التحرير والتنوير (٣٠/ ٤٦٠).

(٢) ينظر ابن عاشور، التحرير والتنوير (١/ ٦٦٢) و(٩/ ٢١٥) و(٦/ ٢٤٠) و(١٨٣/١٩) و(٣٠/ ٢٢٩) و(٣٠/ ٤١٤) وغيرها كثير. .

(٣) ابن عاشور، التحرير والتنوير (٣٠/ ٤٩٧).

(٤) ابن عاشور، التحرير والتنوير (٣٠/ ٤٩٧).

(٥) ابن عاشور، التحرير والتنوير (١٧/ ٣٤٧).

(٦) ينظر ابن عاشور، التحرير والتنوير (٢٧/ ١٢٣) و(٢٧/ ٢٤٤) و(٣٠/ ٢٣٩).

على ضعفه ومن ذلك قوله: «وروي عن أبي أمامة الباهلي بسند ضعيف قال: قال رسول الله ﷺ: «الكنود هو الذي يأكل وحده ويمنع رفده ويضرب عبده.» وهو تفسير لأدنى معاني الكنود»(١).

سادسًا: أنه إن كان ما ورد من الأحاديث في تفسير آية مما يبين مبهمًا في القرآن مما لا يترتب عليه فهم وعمل في الآية فإنه يبين ضعفها بعبارة موجزة، وينشغل في تفسير الآية عنها- إذ هو المقصود-. ومن ذلك الطعام في مائدة الحواريين فيقول: «وأما تفصيل ما حوته المائدة وما دار بينهم عند نزولها فلا عبرة فيه، وقد أكثر فيه المفسرون بأخبار واهية الأسانيد»(٢) ومن ذلك ما ورد في ليلة القدر وتعيينها: «ولم يرد في تعيينها شيء صريح يروى عن النبيء ﷺ؛ لأن ما ورد في ذلك من الأخبار محتمل لأن يكون أراد به تعيينها في خصوص السنة التي أخبر عنها، وذلك مبسوط في كتب السنة فلا نطيل به»(٣).

وأما الخصائص السلبية فنجملها في خمسة أمور:

أولًا: يظهر نوع قصور في نسبة الآثار والأحاديث: فمن ذلك عزوه بعض الآثار المشهورة عن الصحابة الموقوفة عليهم إلى النبي ﷺ ومثاله قوله: «فقد قال رسول الله ﷺ: «حدثوا الناس بما يفهمون أتحبون أن يكذب الله ورسوله» (٤) والأثر مشهور موقوف على علي رضى الله عنه أخرجه البخاري(٥) اعتنى بذكره من كتب في

(١) ابن عاشور، التحرير والتنوير (٥٠٣/٣٠).
(٢) ابن عاشور، التحرير والتنوير (٧/ ١١١).
(٣) ابن عاشور، التحرير والتنوير (٣٠/ ٤٦٣).
(٤) ابن عاشور، التحرير والتنوير (٢/ ٦٩).
(٥) البخاري، أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول صلى

أدب العلم كالخطيب البغدادي[1] وابن عبد البر[2]، وغيرهما.

ثانيًا: تركه التخريج في بعض الأحيان: وله أمثلة عديدة منها: حديث عائشة ل: «ما كان رسول الله يفسر من كتاب الله إلا آيات معدودات علمه جبريل إياهن» فقد ذكره في موضعين دون عزو مع شهرة ضعفه[3]، وفي ذلك يقول محمد بن رزق: «وهو في الغالب يذكر الأحاديث بدون تخريج. وربما ذكر التخريج وهو قليل»[4]، وإن كنت لا أوافق محمد بن رزق على قوله (في الغالب)، لأنه إن كان يعني أكثر الأحاديث التي وردت في الكتاب لم تخرَّج! فبأقل نظرة يتبين خطؤه، وإن كان يعني أن عددًا كثيرًا لم يخرج، فنعم، لكن كم نسبة الذي لم يخرج؟ يحتاج إلى استقراء تام.

ثالثًا: ذَكَر بعض الأحاديث وذكر ضعفها بطريقة توهم اختلاف العلماء في صحة الحديث، مع أن الواقع أنه لا إسناد لها البتة: ومن ذلك قوله: «وهو القائل– أي النبي

الله عليه وسلم وسننه وأيامه (صحيح البخاري)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر. (ط١، دار طوق النجاة – مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، ١٤٢٢هـ)، (١/ ٣٧) برقم (١٢٧) كتاب العلم – بَابُ مَنْ خَصَّ بِالعِلْمِ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ، كَرَاهِيَةَ أَنْ لاَ يَفْهَمُوا.

(١) أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع تحقيق: محمود الطحان. (الرياض: دار المعارف، ١٤٠٣هـ)، (٢/ ١٠٨).

(٢) ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبدالله، جامع بيان العلم وفضله، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري. (السعودية: دار ابن الجوزي، ١٤١٩هـ)، (١/ ٥٤٠).

(٣) ابن عاشور، التحرير والتنوير (١/ ٢٨)، (٢٣/١)، وقد بين ضعف الحديث الطبري في تفسيره = جامع البيان ت شاكر (١/ ٨٩) فقال: (هذا مع ما في الخبر الذي رُوي عن عائشة من العلَّة التي في إسناده، **التي لا يجوز معها الاحتجاجُ به لأحدٍ ممن علم صحيحَ سَند الآثار وفاسدَها في الدين.**).

(٤) محمد بن رزق، التفسير والمفسرون في غرب أفريقيا (٢/ ٧٤٦).

ﷺ: «أمرت أن أحكم بالظاهر والله يتولى السرائر.» وهو حديث صحيح المعنى وإن كان في إسناده تردد». فقوله: «في إسناده تردد» يوهم أن للحديث أصلًا، والواقع أنه لا وجود للحديث في الكتب المسندة فضلًا عن أن يكون ضعيفًا(١).

رابعًا: لم يتوسع في تخريج الأحاديث وذكر أسانيدها وعللها: إلا أنه في موضع توسع في التخريج نسبيًّا وحكم على رواية بأنها مدرجة من جهة الصناعة الحديثية(٢)، وذلك في سياق ترجيحه في آية ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ فبين أن المقصود بها المنافقين وليس اليهود، ثم أورد اعتراضًا على ما رجحه بأن البخاري روى حديثًا في ثلاثة مواضع: اثنين منها يبين صراحة أن المقصود بالسفهاء اليهود– وهو يشكل على ترجيحه– وفي موضع واحد لم يذكر اليهود ولا غيرهم، فلِينتظم ترجيحه اعتبر الموضعين المصرِّحين بأنهم اليهود رواية مدرجة من بعض الرواة، وقوله مردود من وجوه:

أولا: أنه حكم بالإدراج بدون أدنى دليل من الصناعة الحديثية(٣).

ثانيا: لو عكسنا دعواه وقلنا إن الرواية الثالثة التي لم تذكر اليهود اختصرها الراوي أو نسيها وذكرها غيره؟! وهذا معهود في كثير من الأحاديث: فراوٍ يختصر وراوٍ يتم الرواية وراوٍ يذكر شيئا والآخر يغفله، ولذلك شرع لنا أئمة الحديث جمع الطرق.

ثالثاً: أن حكمه بالإدراج لم يسبقه أحد من أئمة الحديث إلى القول إنها مدرجة

---

(١) قال ابن كثير في تحفة الطالب (ص: ١٤٥): (هذا الحديث كثيرًا ما يلهج به أهل الأصول، ولم أقف له على سند)، أبو الفداء إسماعيل بن عمر أبو الفداء، تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب، (ط٢، الناشر: دار ابن حزم، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م)؛ والسخاوي، أبو الخير محمد بن عبد الرحمن، المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، تحقيق: محمد عثمان الخشت. (ط١، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م)، (ص: ١٦٢).

(٢) ينظر ابن عاشور، التحرير والتنوير (٢/ ٦).

(٣) ينظر ابن عاشور، التحرير والتنوير (٢/ ٦).

فيما وقفنا عليه[١]، وهذا مما لا يختلف علماء الحديث على عدم جوازه كصناعة حديثية، إذ إنهم اختلفوا في حكم تصحيح الحديث مما لم ينص المتقدمون على تصحيحه،[٢] فكيف بتضعيف حديث أو رواية اتفقوا على تصحيحه أو تصحيحها نصًّا وعملًا كما في حديث البخاري الذي معنا؟![٣] ثم لا مانع من الجمع بين القولين؛ فاليهود والمنافقون سفهاء فلا حاجة لتضعيف الرواية والحكم عليها بالإدراج، ويعلق الدكتور محمد بن رزق على حكمه على الرواية بالإدراج: «وهذا التخريج المطول- بالنسبة للتفسير- لا قيمة له من حيث الصناعة الحديثية لإثبات الإدراج في الحديث، ولا بد في ذلك من نص عالم متخصص من الحفاظ على ذلك الإدراج أو التتبع الكامل لجميع طرق الحديث ثم عرضها على قواعد أهل المصطلح للوصول لتلك الدعوى العريضة»[٤].

خامسًا: أن ابن عاشور معدود من جهة أصول الدين من الأشاعرة[٥]: ومعلوم

---

(١) ينظر: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، موسوعة الألباني، جامع تراث العلامة الألباني في العقيدة، مركز النعمان للبحوث والدراسات وتحقيق التراث والترجمة. (ط١، صنعاء: اليمن، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م)، (٧/ ١٠٠٠)؛ و الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة. (ط١، الرياض: مكتبة المعارف، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م)، (١٣/ ٨٥٤).

(٢) ينظر: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي. (الناشر: دار طيبة)، (١/ ١٥٧).

(٣) أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، أشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، وعليه تعليقات: عبد العزيز بن عبد الله بن باز. (بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٩م)، (١/٩٨)، (٨/١٧١).

(٤) محمد بن رزق، التفسير والمفسرون في غرب أفريقيا (٢/ ٧٤٧).

(٥) كما نسب نفسه عدة مرات لمذهب الأشاعرة: ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير (١/٤٤٣)

مذهبهم في باب خبر الآحاد ومنزلته عندهم،[1] مما أوجب نوع تقلل بالعناية بتفسير القرآن بالسنة في المسائل المتعلقة بالاعتقاد، وفي ذلك يقول ابن عاشور: «وما ثبت بأخبار الآحاد لا يجب الإيمان به؛ لأن الاعتقادات لا تجب بالظن، ولكن ذلك تعليم لا وجوب اعتقاد»[2]، وأيضًا لما ذكر أدلة القائلين إن الايمان قول واعتقاد، من الأحاديث الصحيحة في الصحيحين، ذكر أنها لا توجب الاعتقاد فقال: «وهذه أخبار آحاد فالاستدلال بها في أصل من الدين إنما هو مجرد تقريب» [3].

لكن مما يحسب له أنه سلك مسلك المحدثين في تضعيف كثير من الأحاديث، ومما يناسب ذكره في هذا السياق ما ذكره في حديث مسلم المشهور في الخلق يوم السبت مع مخالفته في الظاهر عدةً من الأحاديث يقول: «وقد روى مسلم في «صحيحه» عن أبي هريرة عن النبيء ﷺ: «أن الله ابتدأ الخلق يوم السبت» وقد ضعفه البخاري وابن المديني بأنه من كلام كعب الأحبار، حدث به أبا هريرة، وإنما اشتبه على بعض رواة سنده فظنه مرفوعًا»[4]، فنلاحظ اعتماده أقوال المحدثين، وهو

(١٨٧/١٦) (١٤٧/٣٠)؛ وينظر: مانع بن حماد الجهني، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، الندوة العالمية للشباب الإسلامي. (ط٤، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع١٤٢٠هـ)، (١/ ٨٣).

(١) ينظر: الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، المستصفى من علم الأصول، تحقيق: محمد سلمان الأشقر. (ط١، مؤسسة الرسالة، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م)، ص١١٢-١١٥؛ و الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر، مفاتيح الغيب (التفسير الكبير = تفسير الرازي). (ط٣، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٠هـ)، (٣/ ٤٩٧).

(٢) ابن عاشور، التحرير والتنوير (٢٤/ ٢١٢).

(٣) ابن عاشور، التحرير والتنوير (١/ ٢٦٧).

(٤) ابن عاشور، التحرير والتنوير (٢٤/ ٢٥٠).

منهج علمي صحيح، فلا يعول على مجرد المخالفة الظاهرة في رد الأحاديث النبوية المرفوعة، بل يَطلُب التأويل والجمع ما لم يتبين عند أهل التخصص ضعف الحديث سندًا، كما صنع هو في هذا الحديث -والله أعلم-.

– **والخلاصة** في منهجه- فيما يتعلق بالحديث النبوي وما يتبعه من علمي الرواية والدراية- أن ثمة تفاوتًا في منهجه من جهة التفسير بالسنة أو التخريج أو الحكم عليها صحة وضعفًا: ويتبين هذا من مجموع ما تقدم من خصائص منهجه السلبية والإيجابية، ومن ذلك أننا نجده في حديث واحد أورده خمس مرات في تفسيره: فمرة بصيغة الجزم عن النبي ﷺ من غير عزو،(١) ومرة بصيغة التمريض بلا عزو أيضًا،(٢) ومرة بين ضعفه وهو حديث قاله النبي ﷺ لأصحابه عند قفوله من بعض غزواته: «رجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر» قالوا: «وما الجهاد الأكبر»؟ قال: «مجاهدة العبد هواه»)(٣)، ثم قال: «رواه البيهقي بسند ضعيف»(٤)، فبين أنه بإسناد ضعيف، ونجده في تفسير الحساب اليسير الوارد في سورة الانشقاق لم يتعرض لحديث عائشة المشهور لما سألت النبي ﷺ عن الحساب اليسير،(٥) مع شهرته، وإن كان

(١) ينظر ابن عاشور، التحرير والتنوير (٤/ ٢٠٩)، (٢٠/ ٢١٠)، (٢٣/ ١٢٦)، (٢٨/ ٣٧٢)، (٣٠/ ٤١٧).

(٢) ابن عاشور، التحرير والتنوير (١٧/ ٣٤٧).

(٣) ابن عاشور، التحرير والتنوير (١٩/ ٥٣).

(٤) ابن عاشور، التحرير والتنوير (١٩/ ٥٣).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه (١/ ٣٢) كتاب العلم، باب من سمع شيئًا ولم يفهمه فراجع فيه حتى يعرفه، برقم (١٠٣) ومسلم (٤/ ٢٢٠٤) -واللفظ له- كتاب الجنة وصفة نعيمها، باب إثبات الحساب، برقم (٢٨٧٦) عن عائشة، قالت: قال رسول الله ε: «من حوسب يوم القيامة

فسرها بما يتوافق مع الحديث فقال: «والحساب اليسير: هو عرض أعماله عليه دون مناقشة، فلا يطول زمنه فيعجل به إلى الجنة، وذلك إذا كانت أعماله صالحة، فالحساب اليسير كناية عن عدم المؤاخذة»(١)، وفي تفسير قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ ٱلۡحُسۡنَىٰ وَزِيَادَةٌۖ﴾ اكتفى بالحديث في تفسير الزيادة فقال: «عن النبي ﷺ في «صحيح مسلم» و«جامع الترمذي» عن صهيب عن النبي ﷺ في قوله تعالى: للذين أحسنوا الحسنى وزيادة قال: إذا دخل أهل الجنةِ الجنةَ نادى منادٍ: إن لكم عند الله موعدًا يريد أن ينجزكموه، قالوا: ألم تبيض وجوهنا وتنجنا من النار وتدخلنا الجنة، قال: فيكشف الحجاب، قال: فو الله ما أعطاهم الله شيئًا أحب إليهم من النظر إليه. وهو أصرح ما ورد في تفسيرها(٢)، لكنه في موضع آخر فسرها بأعم من ذلك ولم يشر للحديث، فقال، وهو يفسر لفظ الزيادة في القرآن: «وتطلق على ما يطرأ من الخير على الإنسان وإن لم يكن نوعه عنده من قبل كقوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ ٱلۡحُسۡنَىٰ وَزِيَادَةٌۖ﴾ [يونس: ٢٦]، أي: وعطاء يزيد في خيرهم»(٣). وهذا التفاوت في الطريقة- والله أعلم- يرجع لطول المدة التي كتب فيها التفسير فقد كتبه في قريب من خمسين سنة(٤).

عذب» فقلت: أليس قد قال الله عز وجل: ﴿فَسَوۡفَ يُحَاسَبُ حِسَابٗا يَسِيرٗا﴾ [الانشقاق: ٨]؟ .).

(١) ابن عاشور، التحرير والتنوير (٣٠/ ٢٢٣).

(٢) ابن عاشور، التحرير والتنوير (١١/ ١٤٦).

(٣) ابن عاشور، التحرير والتنوير (٢٢/ ٣٣٣).

(٤) ينظر ابن عاشور، التحرير والتنوير (٣٠/ ٦٣٦) .

المطلب الثالث: تفسير القرآن بأقوال الصحابة:

يعتني ابن عاشور بذكر أقوال الصحابة رضى الله عنهم في التفسير، خاصة في المسائل الفقهية التي يتوسع في ذكر الخلاف فيها، ولسنا بصدد تتبع قدر ما ذكره من أقوال الصحابة في التفسير، وإنما المقصود تتبع منهجه في الاحتجاج في أقوال الصحابة في التفسير، قال الدكتور محمد رزق عن ابن عاشور: «أما أقوال الصحابة والتابعين فلا يكثر نقلها، وهو في نقله غالبًا تابع لابن عطية والرازي ونحوهما، لا عن المصادر الأساسية»[(١)]، وسأجمل منهجه في الآتي:

أولًا: تفسير الصحابة له منزلته عند ابن عاشور ولكنه ينكر الاقتصار عليه:

ويستدل على ذلك فيقول: «إذ لا ملجأ ... من الاعتراف بأن أئمة المسلمين من الصحابة فمن بعدهم لم يقصروا أنفسهم على أن يرووا ما بلغهم من تفسير عن النبي ﷺ وقد سأل عمر بن الخطاب أهل العلم عن معاني آيات كثيرة، ولم يشترط عليهم أن يرووا له ما بلغهم في تفسيرها عن النبي ﷺ».[(٢)] فكأنه يقول إذا كان هذا في المرفوع فالموقوف عن الصحابة رضى الله عنهم أولى أن لا يقتصر عليه، ولذلك يقول ناقمًا على الطبري: «وقد التزم الطبري في «تفسيره» أن يقتصر على ما هو مروي عن الصحابة والتابعين، لكنه لا يلبث في كل آية أن يتخطى ذلك إلى اختياره منها وترجيح بعضها على بعض بشواهد من كلام العرب، وحسبه بذلك تجاوزًا لما حدده من الاقتصار على التفسير بالمأثور وذلك طريق ليس بنهج» [(٣)]، ثم يقول مفضلًا من خالف الطبري في طريقته فلم يقتصر على المأثور: «فلله در الذين

(١) محمد بن رزق، التفسير والمفسرون في غرب أفريقيا (٢/ ٧٤٩).
(٢) ابن عاشور، التحرير والتنوير (١/ ٣٢).
(٣) ابن عاشور، التحرير والتنوير (١/ ٣٣).

لم يحبسوا أنفسهم في تفسير القرآن على ما هو مأثور مثل الفراء وأبي عبيدة من الأولين والزجاج والرماني ممن بعدهم، ثم الذين سلكوا طريقهم مثل الزمخشري وابن عطية»[1]، والذي يتبين لي أن نقده لطريقة الطبري في اقتصاره على المأثور في التفسير تكمن في قضية واحدة، وهي أن ابن عاشور لا يرى المنع من الخروج عن إطار أقوال الصحابة خلافًا للطبري، لا أن الطبري لا يستعمل الرأي المحمود في التفسير، فقد صرح ابن عاشور في كلامه أن الطبري (لا يلبث في كل آية أن يتخطى ذلك إلى اختياره منها وترجيح بعضها على بعض بشواهد من كلام العرب)[2]، وهذا رأي محمود، ثم إن عَدَّ تفسير الطبري من التفسير المأثور المحض دعوى لا تحتاج إلى نقض لظهور بطلانها، فهي لا تخفى على ابن عاشور، وفي ذلك يقول محمد بن عاشور، ابن الطاهر بن عاشور: «وإن الذين يعتبرون تفسير الطبري تفسيرًا أثريًّا، أو من صنف التفسير بالمأثور، إنما يقتصرون على النظر إلى ظاهره بما فيه من كثرة الحديث والإسناد، ولا يتدبرون في طريقته وغايته التي يصرح بها من إيراد تلك الأسانيد المصنفة المرتبة الممحصة»[3]، فإذًا: ما وجه انتقاده في الاقتصار على المأثور؟ فلم يبقَ إلا ما صرح به الطبري نفسه في مناسبات كثيرة من امتناعه عن القول ببعض الأقوال الصحيحة لغة بحجة خروجها عن دائرة أقوال الصحابة كما صرح بذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ حَرۡدٖ قَٰدِرِينَ﴾ وذكر قولًا عن أهل البصرة أنها بمعنى المنع قال الطبري: «**وهذا قول لا نعلم له قائلًا من متقدمي العلم قاله وإن كان له وجه،** فإذا كان ذلك كذلك، **وكان غير جائز عندنا أن يتعدّى ما أجمعت عليه الحجة،**

(١) ابن عاشور، التحرير والتنوير (١/ ٣٣).
(٢) ابن عاشور، التحرير والتنوير (١/ ٣٣).
(٣) الطاهر محمد بن محمد ابن عاشور، التفسير ورجاله. (مجمع البحوث الإسلامية، ١٣٩٠ – ١٩٧٠) (ص: ٤٩).

فما صحّ من الأقوال في ذلك إلا أحد الأقوال التي ذكرناها عن أهل العلم»[1].

فمع أن الطبري نص على الخلاف في معنى الآية، لكنه لم يستجز الخروج عن الخلاف الوارد عن السلف ولو لوجه صحيح في اللغة، لخروجه عن دائرة أقوال الصحابة رضى الله عنهم والتابعين[2]، فهذا الذي يمكن أن يحمل عليه انتقاد ابن عاشور على الطبري.

أما التوسع في الاستنباط أو الترجيح بين الأقوال وإبراز المعاني الكامنة في الآية، فهذا لا ينكره عامة أهل العلم[3]، ومن ذلك إحداث دليل جديد– لا قول– على مسألة قال بها أهل العلم، فلا بأس بذلك فإن القرآن لا تنقضي عجائبه، وفي ذلك يقول ابن تيمية: «إذا انعقد الإجماع بناء على دليل عُرف **فَلِمَن بعدهم أن يستدل بغيره في قول الجمهور** خلافًا لمن منع ذلك»[4].

والدليل الجديد داخل في جملة الاستنباط، مع أن ابن عاشور صرح بكلام يشفي

---

(١) الطبري، جامع البيان (٢٣/ ٥٤٧).

(٢) وهذا كثير عند الطبري يعلل ضعف القول بخروجه عن دائرة أقوال الصحابة والتابعين ينظر أمثلة ذلك، جامع البيان، الطبري، ت شاكر (١/ ٢٢١) و(٢/ ٤٧) و(٤/٥٨١) و(٥/٢٧٦) و(٨/٤٤٤) و(١٣/٤٢٨) وغيرها.

(٣) ينظر: الزركشي، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، البحر المحيط في أصول الفقه. (ط٢، ن: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م)؛ (٦/٥١٤)؛ المرداوي، التحبير شرح التحرير (٤/ ١٦٤٨).

(٤) آل تيمية، بدأ بتصنيفها الجدّ: مجد الدين عبد السلام بن تيمية، وأضاف إليها الأب: عبد الحليم بن تيمية، ثم أكملها الابن الحفيد: أحمد بن تيمية. المسودة في أصول الفقه، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. (دار الكتاب العربي)، (ص: ٣٢٩). وينظر: الزركشي، البحر المحيط (٦/ ٥١٤).

في منهجه تجاه تفسير الأقدمين حيث يقول: «ولقد رأيت الناس حول كلام الأقدمين أحد رجلين: رجل معتكف فيما أشاده الأقدمون، وآخر آخذ بمعوله في هدم ما مضت عليه القرون، وفي كلتا الحالتين ضر كثير، وهنا لك حالة أخرى ينجبر بها الجناح الكسير، وهي أن نعمد إلى ما شاده الأقدمون فنهذبه ونزيده، وحاشا أن ننقضه أو نبيده، علمًا بأن غمض فضلهم كفران للنعمة، وجحد مزايا سلفها ليس من حميد خصال الأمة»(١)، ولولا نقمته على الطبري وانتقاده لما احتجنا إلى الإطالة في هذا.

ثانيًا: تحريه الصحة لأقوال الصحابة في كثير من الأحيان:

ومثاله: قوله في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جُعِلَ ٱلسَّبْتُ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُواْ فِيهِۚ﴾ [النحل: ١٢٤]: «أمرهم أن يعظموا يوم الجمعة فأبوا، وطلبوا أن يكون السبت هو المفضل من الأسبوع بعلة أن الله قضى خلق السماوات والأرضين قبل يوم السبت، ولم يكن في يوم السبت خلق، فعاقبهم الله بالتشديد عليهم في حرمة السبت، كذا نقل عن ابن عباس. وهو لا يصح عنه»(٢)، ومنه أيضًا قوله: «وأما ما روى الطبري عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس أنه لما نزل قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨] قال المشركون: لئن لم تنته عن سب آلهتنا وشتمها لنهجون إلهك، فنزلت هذه الآية في ذلك، فهو ضعيف؛ لأن علي بن أبي طلحة ضعيف وله منكرات ولم يلقَ ابن عباس»(٣).

---

(١) ابن عاشور، التحرير والتنوير (١/ ٧).
(٢) ابن عاشور، التحرير والتنوير (١٤/ ٣٢٤).
(٣) ابن عاشور، التحرير والتنوير (٧/ ٤٢٨).

ثالثًا: يرى ابن عاشور قلة المرويات التفسيرية عن الصحابة ψ وأن كثيرًا منها قيل بالرأي:

وفي ذلك يقول ابن عاشور: «أكثر الصحابة لا يؤثر عنهم في التفسير إلا شيء قليل سوى ما يروى عن علي بن أبي طالب على ما فيه من صحيح وضعيف وموضوع، وقد ثبت عنه أنه قال: ما عندي مما ليس في كتاب الله شيء إلا فهمًا يؤتيه الله، وما يُروى عن ابن مسعود وعبد الله بن عمر وأنس وأبي هريرة، وأما ابن عباس فكان أكثر ما يُروى عنه قولًا برأيه على تفاوت بين رواته.»(١) بل ويرى أن تفاسير بعض الصحابة اتُّخذت مطية لنشر التفاسير الباطلة فيقول: «والحاصل أن الرواية عن ابن عباس، قد اتخذها الوضاعون والمدلسون ملجأ لتصحيح ما يروونه كدأب الناس في نسبة كل أمر مجهول من الأخبار والنوادر، لأشهر الناس في ذلك المقصد. وهنالك روايات تسند لعلي رضى الله عنه ، أكثرها من الموضوعات، إلا ما رُوي بسند صحيح»(٢) .

ويرى أيضًا أنه لا يمكن الحكم على أكثر ما رُوي عن الصحابة بالرفع بل هو من آرائهم فيقول: «ونحن نشاهد كثرة أقوال السلف من الصحابة، فمن يليهم في تفسير آيات القرآن، وما أكثر ذلك الاستنباط برأيهم وعلمهم. قال الغزالي والقرطبي: لا يصح أن يكون كل ما قاله الصحابة في التفسير مسموعًا من النبي ﷺ لوجهين: أحدهما: أن النبي عليه السلام لم يثبت عنه من التفسير إلا تفسير آيات قليلة ... الثاني: أنهم اختلفوا في التفسير على وجوه مختلفة.» وكل ما تقدم من النقول عنه من مسوغاته على عدم الاقتصار بالمأثور وعدم منع الخروج منه، وما قرره ربما جعله قليل

(١) ابن عاشور، التحرير والتنوير (١/٣٢).
(٢) ابن عاشور، التحرير والتنوير (١/ ١٥).

العناية بتتبع أقوال الصحابة في كل آية كما صنع الطبري، وربما فاته شيء من مشهور تفاسيرهم، ومن ذلك تفسيره اللات حيث يقول: «اللات يزعم العرب أنه رجل كان يلت السويق للحجيج وأن أصله اللاتّ»[(١)]، قال محمد رزق معقبًا: «وهذا الذي ذكره ليس زعمًا للعرب بل هو تفسير صحيح ثابت عن حبر الأمة وترجمان القرآن ابن عباس»[(٢)].

رابعًا: يرى أن ما يرويه الصحابي في سبب النزول قد يكون رأيًا لا يُحكم برفعه عنده:

وهذه المسألة مبحوثة في كتب علوم القرآن، هل المسند المتصل من أسباب النزول له حكم الرفع كما يقول البخاري؟[(٣)] على أن بعضهم قيده بأسباب النزول الصريحة[(٤)]، ومن شواهد ذلك من كلام ابن عاشور ما ذكره على آية الرعد ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ﴾ [الرعد: ١٢] وهي مكية فقال بعد ذكره أسباب نزولٍ عن ابن عباس وأنس رضى الله عنهما تدل على أنها مدنية: «وهي أخبار ترجع إلى قول بعض الناس بالرأي في أسباب النزول، ولم يثبت في ذلك خبر صحيح صريح، فلا اعتداد بما قالوه فيها ولا يخرج السورة عن عداد السور المكية»[(٥)]، والشاهد أنه اعتبرها من جملة الرأي.

---

(١) ابن عاشور، التحرير والتنوير (٢/٩٤).

(٢) محمد بن رزق، التفسير والمفسرون في غرب أفريقيا (٢/ ٧٤٩).

(٣) ينظر: ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، مقدمة في أصول التفسير. (بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٤٩٠هـ- ١٩٨٠م)، (ص: ١٦).

(٤) ينظر: الطيار، التفسير اللغوي للقرآن الكريم (ص: ٦٣٨)؛ ومساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، أنواع التَّصنيف المتعلِّقة بتَفسير القُرآن الكريم. (ط١، الناشر: دار ابن الجوزي، ١٤٣٤هـ). (ص: ١٢١).

(٥) ابن عاشور، التحرير والتنوير (١٣/ ١٠٧).

الخاتمة

وفيها أهم النتائج:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين ثم أما بعد.

وبعد مسيرة مع هذا المفسير الكبير الطاهر بن عاشور من خلال هذا البحث نخلص إلى أهم النتائج وهي كالآتي:

- إن تفسير القرآن بالقرآن ظهر عند ابن عاشور في بعض صوره بطريقة مختلفة عمن سبقه.
- إن تفسيره القرآن بالسنة الصريح منه قليل، مع عنايته بتحري الصحة في جملة تفسيره.
- إن ابن عاشور انتقد المقتصرين على أقوال السلف في التفسير، وإلا فاعتبار تفسيرهم وكونه حجة في التفسير في الجملة لم يعترض عليه.
- يرى ابن عاشور جواز الخروج عن إطار أقوال الصحابة والتابعين ما دام للقول حجة في اللغة.
- إن ابن عاشور استعمل التفسير بالمأثور بطرقه كلها على تفاوت بينها قلة وكثرة.
- إن ابن عاشور له مشاركات تأصيلية ومنهجية في كيفية التعامل مع التفسير بالمأثور.
- إن ابن عاشور اعتمد في كثير من أحكامه الحديثية على الأحاديث التفسيرية على ابن كثير.

التوصيات:

- عمل دراسة حول أثر عقيدة ابن عاشور الأشعرية على تفسيره القرآن

بأحاديث الآحاد.

- عمل دراسة لمنهجه في التعامل مع تفسير التابعين، حيث لم يتطرق الباحثان لمنهجه تجاه تفسير التابعين.
- عمل دراسة لمنهج ابن عاشور في التصحيح والتضعيف في السنة.

والحمد لله رب العالمين

قائمة المصادر والمراجع

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، مقدمة في أصول التفسير. (بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٤٩٠هـ- ١٩٨٠م).

ابن عاشور، محمد بن محمد، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد». (ن: تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤ هـ).

ابن عاشور، محمد بن محمد، التفسير ورجاله. (مجمع البحوث الإسلامية، ١٣٩٠ — ١٩٧٠).

-ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبدالله، جامع بيان العلم وفضله، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري. (السعودية: دار ابن الجوزي، ١٤١٩هـ).

-ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون. (دار الفكر).

-ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب، (ط٢، الناشر: دار ابن حزم، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م).

-أبو الأرقم المصري، محمد بن رزق بن عبد الناصر، التفسير والمفسرون في غرب أفريقيا، أصل هذا الكتاب: رسالة دكتوراة. (ط١، المملكة العربية السعودية، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ١٤٢٦هـ).

-آل تيمية، بدأ بتصنيفها الجدّ: مجد الدين عبد السلام بن تيمية، وأضاف إليها الأب: عبد الحليم بن تيمية، ثم أكملها الابن الحفيد: أحمد بن تيمية. المسودة في أصول الفقه، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. (دار الكتاب العربي).

-آل نعمان، شادي بن محمد بن سالم، موسوعة الألباني، جامع تراث العلامة الألباني في العقيدة، مركز النعمان للبحوث والدراسات وتحقيق التراث والترجمة. (ط١، صنعاء: اليمن، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م).

-الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة. (ط١، الرياض: مكتبة المعارف، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م).

الباتلي، خالد بن عبد العزيز، التفسير النبوي مُقَدِّمَةٌ تَأْصِيْلِيَّةٌ مَعَ دِرَاسَةٍ حَدِيْثِيَّةٍ لِأَحَادِيْثِ التَّفْسِيْرِ النَّبَوِيِّ الصَّرِيح، أصل الكتاب: رسالة دكتوراه من جامعة الإمام بالرياض. (ط١، الرياض: دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١م).

-البخاري، أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه (صحيح البخاري)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر. (ط١، دار طوق النجاة - مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، ١٤٢٢هـ).

-الجهني، مانع بن حماد، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، الندوة العالمية للشباب الإسلامي. (ط٤، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع١٤٢٠هـ).

-الخضيري، محمد، الركيزة في أصول التفسير. (متن منشور في الإنترنت، ١٤٣٣هـ).

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع تحقيق: محمود الطحان. (الرياض: دار المعارف، ١٤٠٣هـ).

-الذهبي، محمد السيد حسين، التفسير والمفسرون. (القاهرة: مكتبة وهبة).

الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر، مفاتيح الغيب (التفسير الكبير = تفسير الرازي). (ط٣، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٠هـ).

-الزركشي، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، البحر المحيط في أصول الفقه. (ط٢، ن: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م).

السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، طبعة خاصة، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ومحمد كامل. (دار الرسالة، ١٤٠٣هـ).

-السخاوي، أبو الخير محمد بن عبد الرحمن، المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، تحقيق: محمد عثمان الخشت. (ط١، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م).

-السندي، محمد بن عبد الهادي، حاشية السندي على سنن ابن ماجه = كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه. (بيروت: دار الجيل).

-السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي. (الناشر: دار طيبة).

-الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر. (ط١، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ).

-الطيار، مساعد بن سليمان بن ناصر، التفسير اللغوي للقرآن الكريم. (ط١، الناشر: دار ابن الجوزي، ١٤٣٢هـ).

-الطيار، مساعد بن سليمان بن ناصر، أنواع التَّصنيف المتعلِّقة بتَفسير القُرآن الكريم. (ط١، الناشر: دار ابن الجوزي، ١٤٣٤هـ).

-العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، أشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، وعليه تعليقات: عبد العزيز بن عبد الله بن باز. (بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٩م).

-الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، المستصفى من علم الأصول، تحقيق: محمد سلمان الأشقر. (ط١، مؤسسة الرسالة، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م).

-القشيري، أبو الحسين مسلم بن الحجاج، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول صلى الله عليه وسلم (صحيح مسلم)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. (بيروت: دار إحياء التراث العربي).

رومنة المراجع

1-Ibn Taymīyah, Aḥmad ibn ʻAbd al-Ḥalīm ibn ʻAbd al-Salām, muqaddimah fī uṣūl al-tafsīr. (Bayrūt : Dār Maktabat al-ḥayāh, 1490h-1980M).

2-Ibn ʻĀshūr, Muḥammad ibn Muḥammad, al-Taḥrīr wa-al-tanwīr « taḥrīr al-maʻná al-sadīd wa-tanwīr al-ʻaql al-jadīd min tafsīr al-Kitāb al-Majīd ». (N : Tūnis : al-Dār al-Tūnisīyah lil-Nashr, 1984 H).

3-Ibn ʻĀshūr, Muḥammad ibn Muḥammad, al-tafsīr wa-rijāluh. (Majmaʻ al-Buḥūth al-Islāmīyah, 1390 – 1970).

4-Ibn ʻAbd al-Barr, Abū ʻUmar Yūsuf ibn Allāh, Jāmiʻ bayān al-ʻIlm wa-faḍlihi, taḥqīq : Abī al-Ashbāl al-Zuhayrī. (al-Saʻūdīyah : Dār Ibn al-Jawzī, 1419H).

5-Ibn Fāris, Aḥmad ibn Fāris ibn Zakarīyā, Muʻjam Maqāyīs al-lughah, taḥqīq : ʻAbd al-Salām Muḥammad Hārūn. (Dār al-Fikr).

6-Ibn Kathīr, Abū al-Fidā' Ismāʻīl ibn ʻUmar, Tuḥfat al-ṭālib bi-maʻrifat aḥādīth Mukhtaṣar Ibn al-Ḥājib, (ṭ2, al-Nāshir : Dār Ibn Ḥazm, 1416h-1996m).

7-Abū al-Arqam al-Miṣrī, Muḥammad ibn Rizq ibn ʻAbd al-Nāṣir, al-tafsīr wa-al-mufassirūn fī Gharb Afrīqiyā, aṣl Hādhā al-Kitāb : Risālat duktūrāh. (Ṭ1, al-Mamlakah al-ʻArabīyah al-Saʻūdīyah, Dār Ibn al-Jawzī lil-Nashr wa-al-Tawzīʻ, 1426h).

8-Āl Taymīyah, bada'a btṣnyfhā al-Jadd : Majd al-Dīn ʻAbd al-Salām ibn Taymīyah, wa-aḍāfa ilayhā al-Ab : ʻAbd al-Ḥalīm ibn Taymīyah, thumma akmlhā alābn al-Ḥafīd : Aḥmad ibn Taymīyah. almswdh fī uṣūl al-fiqh, taḥqīq : Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʻAbd al-Ḥamīd. (Dār al-Kitāb al-ʻArabī).

9-Āl Nuʻmān, Shādī ibn Muḥammad ibn Sālim, Mawsūʻat al-Albānī, Jāmiʻ Turāth al-ʻallāmah al-Albānī fī al-ʻaqīdah, Markaz al-Nuʻmān lil-Buḥūth wa-al-Dirāsāt wa-taḥqīq al-

Turāth wa-al-Tarjamah. (Ṭ1, Ṣan‘ā’ : al-Yaman, 1431h-2010m).

10-al-Albānī, Abū ‘Abd al-Raḥmān Muḥammad Nāṣir al-Dīn, Silsilat al-aḥādīth al-ḍa‘īfah wa-al-mawḍū‘ah wa-atharuhā al-sayyi’ fī al-ummah. (Ṭ1, al-Riyāḍ : Maktabat al-Ma‘ārif, 1412h-1992m).

11-al-Bātilī, Khālid ibn ‘Abd al-‘Azīz, al-tafsīr al-Nabawī muqadiimatun ta’ṣīliyaiyatun ma‘a dirāsatin ḥadīthiyaiyatin li’aḥādīthi altaafsīri alnaabawīii alṣaaryḥ, aṣl al-Kitāb : Risālat duktūrāh min Jāmi‘at al-Imām bi-al-Riyāḍ. (Ṭ1, al-Riyāḍ : Dār Kunūz Ishbīliyā lil-Nashr wa-al-Tawzī‘, 1432 H-2011m).

12-al-Bukhārī, Abū ‘Abd Allāh, Muḥammad ibn Ismā‘īl, al-Jāmi‘ al-Musnad al-ṣaḥīḥ al-Mukhtaṣar min umūr Rasūl ṣallá Allāh ‘alayhi wa-sallam wsnnh wa-ayyāmuh (Ṣaḥīḥ al-Bukhārī), taḥqīq : Muḥammad Zuhayr ibn Nāṣir al-Nāṣir. (Ṭ1, Dār Ṭawq al-najāh-muṣawwarah ‘an al-sulṭānīyah b’ḍāfh trqym Muḥammad Fu’ād ‘Abd al-Bāqī, 1422h).

13-al-Juhanī, Māni‘ ibn Ḥammād, al-Mawsū‘ah al-muyassarah fī al-adyān wa-al-madhāhib wa-al-aḥzāb al-mu‘āṣirah, al-nadwah al-‘Ālamīyah lil-Shabāb al-Islāmī. (ṭ4, Dār al-nadwah al-‘Ālamīyah lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr wāltwzy‘1420h).

14-al-Khuḍayrī, Muḥammad, alrkyzh fī uṣūl al-tafsīr. (matn manshūr fī al-intirnit, 1433h).

15-al-Khaṭīb al-Baghdādī, Abū Bakr Aḥmad ibn ‘Alī, al-Jāmi‘ li-akhlāq al-Rāwī wa-ādāb al-sāmi‘ taḥqīq : Maḥmūd al-Ṭaḥḥān. (al-Riyāḍ : Dār al-Ma‘ārif, 1403h).

16-al-Dhahabī, Muḥammad al-Sayyid Ḥusayn, al-tafsīr wa-al-mufassirūn. (al-Qāhirah : Maktabat Wahbah).

17-al-Rāzī, Abū ‘Abd Allāh Muḥammad ibn ‘Umar, Mafātīḥ al-ghayb (al-tafsīr al-kabīr = tafsīr al-Rāzī). (ṭ3, Bayrūt : Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī, 1420h).

18-al-Zarkashī, Abū ʻAbd Allāh Muḥammad ibn ʻAbd Allāh, al-Baḥr al-muḥīṭ fī uṣūl al-fiqh. (ṭ2, N : Wizārat al-Awqāf wa-al-Shu'ūn al-Islāmīyah bi-al-Kuwayt, 1413h-1992m).

19-al-Sijistānī, Abū Dāwūd Sulaymān ibn al-Ashʻath, Sunan Abī Dāwūd, Ṭabʻah khāṣṣah, taḥqīq : Shuʻayb al-Arnā'ūṭ, wa-Muḥammad Kāmil. (Dār al-Risālah, 1403h).

20-al-Sakhāwī, Abū al-Khayr Muḥammad ibn ʻAbd al-Raḥmān, al-maqāṣid al-ḥasanah fī bayān Kathīr min al-aḥādīth al-mushtahirah ʻalá al-alsinah, taḥqīq : Muḥammad ʻUthmān al-Khisht. (Ṭ1, Bayrūt : Dār al-Kitāb al-ʻArabī, 1405 H-1985m).

21-al-Sindī, Muḥammad ibn ʻAbd al-Hādī, Ḥāshiyat al-Sindī ʻalá Sunan Ibn Mājah = Kifāyat al-ḥājah fī sharḥ Sunan Ibn Mājah. (Bayrūt : Dār al-Jīl).

22-al-Suyūṭī, ʻAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr, Tadrīb al-Rāwī fī sharḥ Taqrīb al-Nawāwī, taḥqīq : Abū Qutaybah naẓar Muḥammad al-Fāryābī. (al-Nāshir : Dār Ṭaybah).

23-al-Ṭabarī, Muḥammad ibn Jarīr, Jāmiʻ al-Bayān fī Ta'wīl al-Qur'ān, taḥqīq : Aḥmad Muḥammad Shākir. (Ṭ1, Mu'assasat al-Risālah, 1420h).

24-al-Ṭayyār, Musāʻid ibn Sulaymān ibn Nāṣir, al-tafsīr al-lughawī lil-Qur'ān al-Karīm. (Ṭ1, al-Nāshir : Dār Ibn al-Jawzī, 1432h).

25-al-Ṭayyār, Musāʻid ibn Sulaymān ibn Nāṣir, anwāʻ altaaṣnyf almtʻliiqh btafsyr alqur'ān al-Karīm. (Ṭ1, al-Nāshir : Dār Ibn al-Jawzī, 1434h).

26-al-ʻAsqalānī, Abū al-Faḍl Aḥmad ibn ʻAlī, Fatḥ al-Bārī sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, trqym : Muḥammad Fu'ād ʻAbd al-Bāqī, Ashraf ʻalá ṭabʻihi : Muḥibb al-Dīn al-Khaṭīb, wa-ʻalayhi taʻlīqāt : ʻAbd al-ʻAzīz ibn ʻAbd Allāh ibn Bāz. (Bayrūt : Dār al-Maʻrifah, 1379m).

27-al-Ghazālī, Abū Ḥāmid Muḥammad ibn Muḥammad, al-Mustaṣfá min ‘ilm al-uṣūl, taḥqīq : Muḥammad Salmān al-Ashqar. (Ṭ1, Mu’assasat al-Risālah, 1431h-2010m).

28-al-Qushayrī, Abū al-Ḥusayn Muslim ibn al-Ḥajjāj, al-Musnad al-ṣaḥīḥ al-Mukhtaṣar bi-naql al-‘Adl ‘an al-‘Adl ilá Rasūl ṣallá Allāh ‘alayhi wa-sallam (Ṣaḥīḥ Muslim), taḥqīq : Muḥammad Fu’ād ‘Abd al-Bāqī. (Bayrūt : Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī).